البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المكان والزمان	:	الاربعاء الموافق 31 مارس 2021م – الساعة الحادية عشر وعشر دقائق صباحاً. مبنى المقر الرئيسي للبنك – ضاحية السيف، المنامة، مملكة البحرين.
ترأس الاجتماع	:	السيد/ مشعل عبدالعزيز العثمان – رئيس مجلس الإدارة (من خلال تطبيق ZOOM)
الحضور	:	السادة أعضاء مجلس الإدارة : محمد فؤاد الغانم (من خلال تطبيق ZOOM) عبدالغني محمد صالح بهبهاني (من خلال تطبيق ZOOM) أحمد غازي العبدالجليل (من خلال تطبيق ZOOM) عبدالله مضف المضف (من خلال تطبيق ZOOM) جمال عبدالرزاق النايف(من خلال تطبيق ZOOM) خالد محمد نجيبي (من خلال تطبيق ZOOM) عادل اللبان مساهمون يمثلون 7,098,322,051 سهماً، ما يعادل (73.54%) من إجمالي عدد الأسهم العادية المصدرة. السيدة/ نوف الدوسري عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (من خلال تطبيق ZOOM). السيدة/ علياء حبيل والسيدة/ هدى الطربوش والسيد/ميثم محمد علي عن شركة البحرين للمقاصة (مسجل الأسهم وجامع الأصوات) السيدة/فاطمة أميري والسيدة /مريم هجرس عن ادارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة في مصرف البحرين المركزي (من خلال تطبيق ZOOM) السيدة/ علياء عمران عن ادارة مراقبة الاسواق المالية في مصرف البحرين المركزي (من خلال تطبيق ZOOM) السيد/نادر رحيمي والسيد/باسكر رجرمان عن مؤسسة إرنست ويونج (مراقب الحسابات).

بدأ الاجتماع في الساعة الحادية عشر وعشر دقائق صباحاً وتم الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للإجتماع. تولى السيد/ مشعل عبدالعزيز العثمان رئاسة الإجتماع مرحباً بالحضور من المساهمين وممثلي الجهات الرقابية ومؤسسة أرنست ويونج وشركة البحرين للمقاصة. وتم تعيين السيدة/ ميرنا الأشقر كمقرر الجمعية العامة العادية وتعيين السادة/ شركة البحرين للمقاصة للقيام بمهام جامعي الأصوات بموافقة الجمعية العامة العادية.

إستهل رئيس الجمعية العامة السيد/ مشعل عبدالعزيز العثمان – رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بالتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة بوفاة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله والذي تلاه إلى جوار ربه صاحب السمو الملكي المغفور له الأمير الراحل الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين رحمه الله سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يتغمّد الفقيدين الكبيرين بواسع رحمته وفسيح جناته.

ثم شرح ان الاجتماع سيعقد عن طريق تطبيق (Zoom) نظرًا للظروف الاستثنائية الراهنة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا (COVID-19) وتطبيقًا لاجراءات التباعد الاجتماعي وذلك حرصًا على سلامة وصحة المساهمين وموظفي البنك وجميع الحضور.

ولفت الى أنه يمكن للسادة الحضور إستخدام خاصية رفع اليد في النظام الإلكتروني (Zoom) في حالة وجود أية استفسارات أو ملاحظات، وذلك بعد الإنتهاء من قراءة كل بند من البنود الواردة في جدول الأعمال على حده.

ثم باشر بعرض جدول الأعمال وتم طرح ومناقشة كل بنوده كالتالي:

1- المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 19 مارس 2020م.

و كان للمساهم السيد محمد خالد سؤال عما اذا كان بيت التمويل الكويتي قد بدأ دراسة الجدوى الجديدة وما اذا كان من جدول زمني من قبل البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. لاتمام الاستحواذ وعما اذا كان قد تم الأخذ بعين الاعتبار توزيع أسهم منحة بيت التمويل الكويتي الذي وزع 10% أما البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. فوزع 5% وبالتالي في حالة اتمام الاستحواذ فان ذلك يشكل خصما لصالح مساهمي بيت التمويل الكويتي. فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك السيد عادل اللبان بأنه لا علم للبنك بوجود جدول زمني محدد من حيث توقيت الدراسة وانما المعلومات تفيد بأن الاجراء قائم ومطلوب من الجهات الرقابية وأضاف أن التقييم الأسامي لمبادلة الأسهم مبني على دراسة البيانات المالية في 31 ديسمبر 2018 وبالتالي قد مر عليها أكثر من عامين مما سيستلزم تحديث التقييم و نسب المبادلة والاستحصال على موافقة مجلسي ادارة البنكين المجددة لطرح الموضوع على المساهمين وأن نسبة التوزيع للعام الجاري هي أمر يعود الى كل بنك مشيراً الى انه قد يكون التحفظ في التوزيع من قبل البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. في مصلحة التقييم النهائي.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (1) بالاجماع.

2- إقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

أشار المساهم علي الطريف الى أنه يراقب اداء البنك بناء على اتجاهين: تنظيم احترازي أول وتنظيم احترازي ثاني لأن دور المجلس هو الاشراف والتوجيه ودور الجهات الرقابية هو التنظيم ودور الادارة التنفيذية هو التطبيق ودور المساهم هو الرقابة على كل ما سبق. فأما بالنسبة الى التنظيم الاحترازي رقم 1 فهو يود أن يتكلم عن رقابة رأس المال ورقابة السيولة. وبالنسبة الى التنظيم الاحترازي رقم 2 فهو يود أن يتكلم عن التغيرات الهيكلية وانظمة تأمين الودائع وحوكمة الشركات. فبالنسبة الى رقابة رأس المال والسيولة، المطلوب هو زيادة كفاءة رأس المال بزيادة 1- حقوق الملكية العادية الشق الأول، 2- زيادة رأس المال الشق الأول الاضافي ، 3- رأس مال الشق الثاني، 5- مصدّ حماية لرأس المال، 7- مَصد التقلبات الدورية، 9- مصدّ خاص يحدد من قبل الشركة وأشار الى اضافة ثلاث أدوات جديدة لزيادة سعة امتصاص الخسائر الاجمالية وهي 1- اداة رأسمالية محتملة، 2- ادوات مالية على شكل التزامات و3- الحد الأدنى المطلوب بالأموال الخاصة والالتزامات المؤهلة. وأشار بأنه اذا

جمع كل ما سبق تصل نسبة كفاية رأس المال المطلوبة إلى 25% في تقديره مع العلم أن المطلوب نظامياً هو 12.5% وهو المطبق على البنوك المحلية بما فيها البنك الاهلي المتحد غير أن نسبة 14% مطبقة على ما يسمى بالبنوك المحلية ذات الاهمية النظامية فلماذا أكبر بنك في البحرين ليس من ضمن هذه البنوك.

فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن صافي نسبة التمويل المستقر هي 117.0% (الحد الأدنى المطلوب رقابياً هو 100%) و نسبة تغطية السيولة هي 238.2% (الحد الأدنى المطلوب رقابياً هو 100%) وزيادتهما يؤثر سلباً على الربحية. أما بالنسبة الى زيادة الملاءة الرأسمالية بزيادة القاعدة الرأسمالية بأي من الحلول المقترحة دون استخدامها استخدامًا كاملًا تعني أن قسمًا من رأس المال غير موظف مما يمثل عبئًا على الأداء المالي. اما بالنسبة الى مكونات رأس المال ، يحاول البنك المحافظة على سياسات توزيع متوازية تسمح بالابقاء على نسب معقولة من الايرادات المحققة في شكل أسهم مجانية أو أرباح مرحلة لتدعيم القاعدة الرأسمالية الرئيسية. أما من ناحية ادوات رأس المال المكملة، فهي تحسب ضمن رأس المال الاولي أو الثانوي حسب نوعها وقد كان في نيتنا في سنة 2020 أن نطرح بعض هذه الادوات الا اننا ارتئينا أن ظروف السوق غير مؤاتية كما أنه لو تمت عملية الاندماج مع بيت التمويل الكويتي فان حساب الملاءة الرأسمالية سيختلف جذريًا مما أوجب التمهل أيضًا.

سأل المساهم علي الطريف عن موضوع التنظيمات الاحترازية رقم 2، التغييرات الهيكلية، انظمة تأمين الودائع وحوكمة الشركات. وأوضح أنه بالنسبة الى التغييرات الهيكلية هناك تغييرات حدثت في العالم بعد الأزمة المالية وتساءل عن كيفية العمل بخصوص التنظيم الاحترازي رقم 2 والتغيرات الهيكلية وكذلك كيف يتم تأمين الودائع.

فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك بخصوص المشتقات المالية بأن البنك منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 يتعامل معها بتحفظ شديد ولا يستخدم المشتقات المالية الا لتخفيض عنصر المخاطرة في محفظته التمويلية وليس للمضاربة. وأضاف أن البنك لديه استثمارات محدودة في الـ Private Equity أو الـ Hedge Funds وهي تحقق ارباح جيدة جداً على مدار الأعوام. اما بالنسبة الى تأمين الودائع فهو عامة بقرار سيادي داخل الدولة يقتصر على ودائع الافراد لمبالغ محددة وقد تقوم بعض الدول بمساندة البنوك عند تعثرها حماية لأموال المودعين.

أشار المساهم علي الطريف الى مؤتمر المحللين فأشاد به وطلب ان يكون عبر تطبيق Zoom تسهيلاً للمناقشة فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك بأن البنك يتبع النمط الطبيعي والمألوف في ترتيب مثل هذه الاجتماعات وأنه يستطيع الاتصال والاستفسار مع الدائرة المالية عما يريد، في أي وقت وستتم الاجابة على كافة الاسئلة طالما أنها غير مشمولة باعتبارات سرية المعلومات.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (2) بأغلبية الأصوات بواقع 7,085,596,996 صوت من أصل 7,098,322,051 صوت أي بنسبة 99.82% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة، مع اعتراض عدد 12,725,055 صوت، تمثل نسبة 0.18% من عدد الأصوات الحاضرة أو الممثلة.

3- الموافقة على تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وقد تمت تلاوة التقرير من السيد نادر رحيمي من أرنست ويونغ وتمت الموافقة على هذا البند (3) بالاجماع.

4- المصادقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

إستعرض رئيس الجمعية العامة السيد/ مشعل عبدالعزيز العثمان – رئيس مجلس الإدارة في ايجاز النتائج المالية للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 452.2 مليون دولار أمريكي عائدة لمساهميه مقابل 730.5 مليون دولار أمريكي لعام 2019م أي بتراجع 38.1% وليسجل معها العائد الأساسي للسهم 4.3 سنت أمريكي عن العام 2020 مقابل 7.2 سنت أمريكي للعام الماضي.

وقد بلغ صافي دخل البنك من الفوائد 799.4 مليون دولار أمريكي في عام 2020م مقابل 951.5 مليون دولار أمريكي للعام الذي سبقه أي بنسبة إنخفاض بلغت 16.0%. ويعكس الإنخفاض في دخل الفوائد تأثير التدني التاريخي لمعدلات الفائدة الأساسية السارية على الدولار الأمريكي وغيره من العملات الدولية والخليجية الرئيسية إلى مستويات غير مسبوقة بفعل تدابير التيسير النقدي التي لجأ إليها الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والخطوات المماثلة التي تبنتها البنوك المركزية في أسواق عمل المجموعة الرئيسية، في حين أدى تباطؤ الدورة الإقتصادية وضعف مناخ الأعمال بشكل عام إلى تراجع إيرادات البنك الأخرى من الرسوم والعمولات المصرفية .

وإرتفعت أيضا نسبة تكلفة المخاطر نظراً لقيام البنك كإجراء إحترازي بزيادة إجمالي مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة الإضافية والمرصودة لأصول منتجة مصنفة ضمن المرحلة 1 والمرحلة 2 بقيمة 145.0 مليون دولار أمريكي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خلال سنة 2020م وذلك أخذاً في الاعتبار متغيرات الإقتصاد الكلي وتقدير البنك للمخصصات الإضافية المطلوبة لتغطية أي زيادة جوهرية محتملة في المخاطر الائتمانية في قطاعات معينة أو في محفظة البنك بشكل عام في ظل أوضاع مضطربة وغير مستقرة جراء جائحة كوفيد – 19 وتبعاتها الممكنة، حيث إرتفع صافي هذه المخصصات الإضافية إلى 254.9 مليون دولار أمريكي لعام 2020م مقابل 54.4 مليون دولار أمريكي لعام 2019م.

وبالرغم من هذه الأوضاع الإستثنائية، فقد إستمر البنك الأهلي المتحد ش.م.ب. بفضل سياسته الإئتمانية المتحفظة وإدارته المتحوّطة للمخاطر في التمتع بمؤشرات ممتازة لجودة الأصول، حيث لم تتعدّ القروض غير المنتظمة نسبة 2.6% من إجمالي المحفظة الإئتمانية (1.9% كما في 31 ديسمبر 2019م)، مع مواصلة توفير نسبة تغطية عالية من المخصصات النقدية المحددة المرصودة تجاه هذه الأصول والتي بلغت 85.9% مستقرة عند نفس معدلها كما في 2019م.

ومن ناحية أخرى وبرغم التراجع في الربحية الذي أملته أوضاع الجائحة فقد نجح البنك أيضا في إحتواء نسبة التكاليف إلى إجمالي الدخل عند معدل 29.3% لعام 2020م مقابل 28.6% لعام 2019م، مستمرا بذلك في حصد ثمار جهود الضبط الممنهج لهيكل التكاليف والمصروفات

والمبادرات المستمرة للحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية عن طريق ترشيد وميكنة العمليات والإستفادة من التقدم المهم الذي أحرزه البنك على طريق رقمنة قطاع واسع منها في إطار خططه للتحوّل الشامل.

وعلى صعيد الميزانية العمومية للمجموعة، فقد إنخفضت حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي المجموعة الأم بنسبة 6.2% لتبلغ 4.0 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2020م بالمقارنة مع 4.3 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2019م ليسجل معها العائد على متوسط حقوق المساهمين معدل 10.4% لعام 2020م مقابل 17.7% للعام السابق، كما إنخفضت الموجودات الإجمالية للمجموعة بنسبة طفيفة (- 0.5%) لتبلغ 40.1 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2020م مقابل 40.3 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2019م كحصيلة لإدارة تحفظية للسيولة في ظل أوضاع الأسواق شديدة التقلب التي شهدتها السنة بحيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.2% لعام 2020م مقابل 2.1% لعام 2019م.

أما بخصوص الشق الخاص بعملية إستحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. على إجمالي أسهم البنك الأهلي المتحد ش.م.ب. عن طريق تقديم عرض لشراء أسهم السادة المساهمين. فقد تم الإفصاح الدوري والكامل عن كافة التطورات الخاصة بهذه العملية التي كان آخرها تعليق إجراءات عملية الإستحواذ المقترحة حتى ديسمبر 2020م نتيجة للظروف غير المسبوقة السائدة المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19). وخلال شهر ديسمبر 2020م، وافق مجلس إدارة البنك الاهلي المتحد، وذلك بالتشاور مع بيت التمويل الكويتي، ورهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة على تمديد فترة التأجيل لإستئناف عملية الإستحواذ على البنك الاهلي المتحد من قبل بيت التمويل الكويتي إلى حين إنتهاء بيت التمويل الكويتي من إجراء التحليل المحدّث الذي سيتم إجراؤه من قبل الخبير الدولي المعيّن من قبله في هذا الصدد. وهنا أشار المساهم علي الطريف الى أنه كان قد تعرض الى نقطة إدراج الاسهم في أسواق جديدة في مؤتمر المحللين سائلاً عن التعليمات الواردة عن بورصة البحرين و اصدار تعميم من قبل بورصة البحرين في يناير 2020 يحدد نسبة الادراج الثانوي بما لا يتعدى 30% من قيمة اسهم رأس المال المصدرة. ما مدى التزام البنك بذلك وتأثيره.

فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك ان اسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين بنسبة 49% وفي بورصة الكويت 51% كما في 31 ديسمبر 2020 وقد خاطب البنك بورصة البحرين لتأجيل بداية فترة الالتزام حتى 30 يونيو 2021 نظراً لظروف عملية استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك وتأثيراتها على ادراج السهم. و أضاف أن هذا يمثل هذا التعميم سقفاً على كافة عمليات الادراج في أسواق البنك الحالية أو المستقبلية.

ذكر المساهم علي الطريف معيارين لمنهجية المخاطر، COSO و ISO وتساءل عن المعيار المعتمد من قبل البنك.

فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك بأن البنك على علم بالمنهجين وهما يستخدمان على أساس استرشادي ويعتمد على منظومة ادارة المخاطر تقوم على سياسات داخلية محددة ومفصلة ومعتمدة من مجلس الإدارة تعالج المخاطر عن طريق عدة لجان فرعية لدراسة واعتماد القرارات ذات الصلة بالمخاطر بأشكالها المختلفة ولمراقبة تطوراتها ، والبنك يقوم بتحديث سياساته في هذا المجال سنويًا

وترفع تقارير المخاطر الدورية للمجلس الذي يناقشها ويبدي رأيه فيها الى الادارة التنفيذية لتنفيذه ومتابعته. وأضاف إلى أن كافة السياسات تشمل كل اللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية .

وقد تمت الموافقة على هذا البند (4) بالاجماع.

5- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام 2020م على النحو التالي:

أ. ترحيل مبلغ 45,224,382 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح نقدية عن الأسهم العادية، حسب سجل المساهمين المقيدة اسمائهم في سجل الأسهم المدرجة في بورصة البحرين و بورصة الكويت، والذي يبلغ إجمالي عددها 9,651,888,709 سهماً، بنسبة 5% من القيمة الإسمية للسهم بواقع 1.25 سنت أمريكي للسهم العادي الواحد، وبمبلغ إجمالي قدره 120,648,609 دولار أمريكي، على أن يكون آخر يوم تداول لاستحقاق هذه الأرباح يوم الخميس الموافق 1 أبريل 2021م وعلى أن يتم دفع التوزيعات النقدية للسادة المساهمين ابتداءً من يوم الأثنين الموافق 19 أبريل 2021م .

ج. تحديد مبلغ 2,000,000 دولار أمريكي للتبرعات.

د. ترحيل مبلغ 284,370,830 دولار أمريكي كأرباح مستبقاة للعام القادم.

وهنا سأل المساهم عمار علي عن الترحيل الى الاحتياطي القانوني وكم وصلت النسبة المرحلة الى الاحتياطي القانوني.

فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن نسبة 10% للترحيل الاجباري للاحتياطي القانوني هي 50% من رأس المال المدفوع وأضاف أن النسبة الفعلية حوالي 29% نظرًا للزيادات المتلاحقة لرأس المال بسبب إصدارات الأسهم المجانية مما سيستدعي الاستمرار في الاقتطاع السنوي للوصول إلى الحد المطلوب.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (5) بالاجماع.

6- إعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% بواقع سهم عادي واحد مقابل كل 20 سهم عادي يملكها المساهم المقيد اسمه في سجل الأسهم المدرجة في بورصة البحرين و بورصة الكويت في يوم الاستحقاق والمقرر في 5 أبريل 2021م، و6 أبريل 2021م على التوالي (ومجموعها 482,594,435 سهم منحة)، حيث أن آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح هو 1 أبريل 2021م، وسيكون تاريخ تداول السهم بدون استحقاق هو 4 أبريل 2021م لجميع المساهمين.

أشار المساهم محمد بدر أن العام الماضي تم توزيع 30% نقدًا وأسهم مجانية وأن النتائج هذه السنة انخفضت بنسبة 38% عن العام الماضي في حين أن التوزيع اقتصر على 10% فقط وطلب أن يتناسب التوزيع مع الارباح وبالتالي وجب توزيع 18%.

فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن قرار التوزيع لا يعتمد فقط على الارباح ولكنه ينظر الى الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا وصعوبة التنبوء بتداعياتها المستقبلية على البنك مما يستدعي التحوط الى التأثيرات التي يمكن أن تحصل وأن مجلس الإدارة قد أخذ في الاعتبار كافة هذه العوامل عند توصيته بالتوزيع المقترح.

وأضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن سؤالاً مماثلاً أتى كتابيًا من المساهم فهد المطيري والمساهمة منيرة جاسم الوزان طالبين زيادة التوزيع الى 8% نقدي و8% أسهم مجانية و النظر في القيام بتوزيعات دورية على فترات أقصر من سنة لذلك وجب على البنك لأمانة العرض ذكر هذين التعليقين مع الاستمرار في نفس الجواب بخصوص حجم التوزيع لعام 2020 والاشارة إلى صعوبة التنفيذ بخصوص اقتراح التوزيع الربع أو نصف سنوي لاعتبارات فنية.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (6) بالاجماع

7- **الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتحديد مبلغ 1,587,125 دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الادارة.**

وقد تمت الموافقة على هذا البند (7) بالاجماع.

8- **الموافقة على قيام البنك بإعادة شراء لسبة لاتزيد على 10 % من أسهمه المصدّرة وفقاً للشروط والأحكام الواردة في قانون رقم (64) لسنة 2006م بإصدار قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والنظام الأساسي للبنك، والأنظمة واللوائح المنظمة لذلك والصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وذلك رهناً بموافقة مصرف البحرين المركزي، وعلى تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه مجلس الإدارة لـ: 1) التداول (بيع وشراء) من خلال معاملة واحدة أو أكثر من المعاملات ولغاية 10% من الأسهم المصدّرة عن البنك كأسهم خزينة وبحسب السعر السائد في السوق من وقت إلى آخر 2) إتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة مع كافة الجهات المعنية للحصول على موافقتها و أية موافقات أخرى 3) القيام بالافصاحات اللازمة للسوق 4) إنجاز كافة المستندات ذات الصلة 5) تحمّل المصاريف المناسبة لغرض تنفيذ هذا القرار.**

وهنا استعلم المساهم علي الطريف عن القيمة العادلة لسعر السهم وكيفية تحديدها فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك ان سعر السهم يقرره السوق وتتداخل فيه عناصر العرض والطلب وأن البنك ينفذ هذه العمليات بأسعار السوق ويفصح عن ذلك.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (8) بالاجماع.

9- **إقرار تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بتطبيق مبادىء الحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.**

عرض رئيس الجمعية العامة السيد/ مشعل عبدالعزيز العثمان – رئيس مجلس الإدارة على المساهمين تقريراً يوضح التزام البنك بالإرشادات والتوجهات الخاصة بمبادئ الحوكمة بحيث تم إخطار المساهمين بالتزام البنك بـ 169 من الإرشادات والتوجهات من مجموع 170 كما أن

البنك قدم شرحاً بشأن الإرشاد المتبقي والخاص برئاسة مجلس الإدارة والتي تستوجب أن يكون عضواً مستقلاً في حين أن رئاسة مجلس إدارة البنك يشغلها حالياً عضو ممثل غير تنفيذي، حيث تم توضيح ذلك في تقرير الإفصاح حسب الإجراءات المتبعة لذلك مع الجهات الرقابية.

أشار المساهم علي الطريف أن دليل الحوكمة في البحرين يقضي باستقلالية رئيس المجلس وأن رئيس مجلس ادارة البنك يمثل هيئة عامة خارج البحرين وبالتالي فان المطلب المذكور لا ينطبق عليه وسأل عن المدرسة التي يتبعها البنك بالنسبة الى الحوكمة في ظل وجود ثلاث منهجيات حوكمة في البحرين تابعة لمصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، فأجاب رئيس مجلس الادارة بأن البنك ملتزم بكافة الارشادات وأضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك بأن البنك يتبع أفضل المنهجيات الالزامية والاسترشادية من حيث المناهج المحلية والعالمية وأن البنك ملتزم بما هو الزامي منها وملتزم أيضاً بقسم كبير مما هو استرشادي مثلاً معايير الاستدامة غير الالزامية (ESG) وفقاً لدليل التوصيات الذي وضعته بورصة البحرين في يونيو 2020 بالرغم من أنه استرشادي وغير الزامي. وأشار إلى أن البنك قد انضم الى مبادئ Equator Principles منذ مايو 2011. وانظم إلى UNEP-FI في يناير 2020 وهو ملتزم بتطبيق خطة مايعرف ب Principles of Responsible Banking (مبادئ الادارة المالية والسلوك المسؤول) على فترة 4 سنوات.

سأل المساهم علي الطريف عن مدى التزام البنك بالمادة (188) معدلة بموجب المرسوم رقم 2020/28 فأجاب رئيس مجلس الادارة أن المادة (188) لاتنطبق على البنك الأهلي المتحد ش.م.ب. أو غيره من الشركات لأن المرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2020 قد صدر في نهاية شهر سبتمبر 2020، أي بعد بدء السنة المالية الحالية التي تبدأ في الأول من يناير.

سأل المساهم علي الطريف عن سبب عدم نشر التقرير السنوي قبل انعقاد الجمعية فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن تعليمات المصرف المركزي توجب نشره خلال 120 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية وسوف يتم نشره قبل انتهاء هذه المهلة.
طلب المساهم علي الطريف ابلاغ المساهمين عن تقييم المجلس واللجان والتقييم الذاتي لاعضاء المجلس فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن التقييم متوفر في تقرير الحوكمة فسأل المساهم علي الطريف عن سبب عدم اشتمال التقرير على عدد جلسات انعقاد لجان المجلس فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن لا الزام رقابي أو امتثال قانوني في هذا الخصوص وانما لا مانع من دراسة إمكانية إضافة هذه المعلومة مستقبلاً.

سأل المساهم علي الطريف عن سبب عدم الافصاح عن اتعاب المدققين الخارجيين فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك أن المدققين الخارجيين أبدو من التعاون في الظروف الراهنة ما أدى الى تخفيض اتعابهم الدورية عن العام وأن المعلومة متوفرة لكنه لا يتم الافصاح عنها لحساسية الموضوع الا انه يمكن الاطلاع عليها بالاتصال برئيس دائرة الشئون المالية.

سأل المساهم علي الطريف عن مخطط المجموعة لتمثيل المرأة العادل في مجلس الادارة فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك ان ترشيح وتقييم الاعضاء يتم من خلال لجنة التعيين والترشيحات المنبثقة من مجلس الادارة ويتم تقييم الطلبات المقدمة بناء على معايير الكفاءة والشروط المفروضة من قبل المصرف المركزي والجهات الرقابية الاخرى قبل العرض على الجمعية العمومية لاعتماد التعيينات واجراء الانتخابات اللازمة لاختيار باقي الاعضاء .وأشار الى أنه سبق للبنك تعيين السيدة لمى الدخيل كعضو مجلس ادارة ممثل عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية في 2015 كما نوه بأن الرؤساء التنفيذيين للبنك في الكويت ومصر هن من السيدات ذوات الخبرة والكفاءة المصرفية.

وأخيراً طلب المساهم علي الطريف دعم فكرة الافصاح عن جداول أعمال مجلس الادارة وقراراتها في بورصة البحرين. فأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك بأنه لا يؤيد هذا الرأي لأن القرارات المتداولة في مجلس الادارة حساسة والافصاح عنها قد يؤثر سلباً على الاعمال وأن البنك ملتزم كلياً بقواعد الافصاح الحالية.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (9) بأغلبية الأصوات بواقع 6,839,694,604 صوت من أصل 7,098,322,051 صوت أي بنسبة 96.36% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة، مع اعتراض عدد 258,627,447 صوت، تمثل نسبة 3.64% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة.

10- **إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.**

وقد تمت الموافقة على هذا البند (10) بالاجماع.

11- **الموافقة على تقليص عدد أعضاء مجلس الادارة من عشرة (10) أعضاء الى تسعة (9) أعضاء. وشرح رئيس مجلس الادارة بأنه انخفض عدد أعضاء المجلس إلى تسعة (9) أعضاء منذ وفاة العضو السابق السيد محمود دفراوي في 27 سبتمبر 2020م ومع كفاية عدد الأعضاء الحاليين للقيام بالمهام المنوطة للمجلس وحرصاً على ترشيد المصاريف فالأمر معروض على الجمعية العامة للموافقة على تقليص عدد الأعضاء إلى العدد الحالي البالغ تسعة (9) أعضاء**

وقد تمت الموافقة على هذا البند (11) بأغلبية الأصوات بواقع 7,097,091,383 صوت من أصل 7,098,322,051 صوت أي بنسبة 99.98% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة، مع امتناع عدد 1,230,668 صوت عن التصويت، تمثل نسبة 0.02% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة.

12- المصادقة على إعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك، لدورة مدتها ثلاثة سنوات تنتهي في 31 مارس 2024م، والموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد مكافآتهم وكذلك بإتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكافة التصرفات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

وأشار الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب للبنك للايضاح بأن تعليمات الـ AAOFI تقضي بأن تعيين هيئة الرقابة الشرعية خاضع لموافقة الجمعية العامة في المؤسسات المالية الإسلامية الا انه غير مطلوب حاليًا من السلطات الرقابية في البحرين للبنوك التقليدية ذات التراخيص للعمل الإسلامي الجزئي إلا أن البنك تزيداً وشفافية منه في الالتزام بمشروعية الهيئة يعرض هذا الأمر لموافقة الجمعية العامة مشيدًا بتميز أداء اعضاء الهيئة الموقرين أ.د. علي محيي الدين علي القره داغي، أ.د. عبدالعزيز القصار وأ.د. فريد محمد هادي وشكر جهودهم وعملهم ودعمهم المتميز للبنك في أنشطته الإسلامية.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (12) بأغلبية الأصوات بواقع 7,029,640,759 صوت من أصل 7,098,322,051 صوت أي بنسبة 99.03% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة، مع اعتراض عدد 23,459,512 صوت تمثل نسبة 0.33% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة وامتناع عدد 45,221,780 صوت عن التصويت تمثل نسبة 0.64% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة.

13- إعادة تعيين السادة/ أرنست ويونغ كمدققي الحسابات لعام 2021م رهناً بموافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (13) بأغلبية الأصوات بواقع 7,000,771,792 صوت من أصل 7,098,322,051 صوت أي بنسبة 98.63% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة، مع اعتراض عدد 90,991,261 صوت تمثل نسبة 1.28% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة وامتناع عدد 6,558,998 صوت عن التصويت تمثل نسبة 0.09% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة.

14- ما يستجد من أعمال طبقاً لحكم المادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 م.

لا يوجد ما يستجد من أعمال.

وقد تمت الموافقة على هذا البند (14) بأغلبية الأصوات بواقع 6,815,486,167 صوت من أصل 7,098,322,051 صوت أي بنسبة 96.02% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة، مع اعتراض 282,835,884 صوت تمثل نسبة 3.98% من الأصوات الحاضرة أو الممثلة.

وفي ختام الاجتماع قدم السيد رئيس الجمعية العامة العادية الشكر للمساهمين ولممثلي الجهات الرقابية ومؤسسة أرنست ويونج وشركة البحرين للمقاصة على دعمهم المتواصل للبنك.

اختتمت الأعمال الرسمية للجمعية العامة العادية للبنك وانفض الاجتماع في الساعة الثانية عشر وخمس وعشرون دقيقة من بعد الظهر.

رئيس الجمعية العامة العادية

مشعل عبدالعزيز العثمان

مقرر الجمعية العامة العادية

ميرنا الأشقر

البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.
ص.ب: ٢٤٢٤ المنامة - البحرين
P.O. Box: 2424 Manama - Bahrain
Ahli United Bank B.S.C.